حسمت الحكومة الكويتية الجدل السياسي القائم منذ يونيو/حزيران الماضي، ورفعت بعد اجتماعها الاستثنائي، أمس، برئاسة الشيخ جابر المبارك إلى الأمير الشيخ صباح الأحمد، مرسوم حل مجلس الأمة 2009 .<?XML:NAMESPACE PREFIX = O />

وقال وزير الإعلام ووزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء الشيخ محمد عبد الله المبارك، إن مجلس الوزراء وافق على مشروع مرسوم بحل مجلس الأمة ورفعه إلى أمير البلاد. وأضاف أن مجلس الوزراء وافق على المرسوم تلبية لتوجيهات الأمير، بضرورة الإسراع باستئناف العمل البرلماني في ضوء حكم المحكمة الدستورية نهاية

الشهر الماضي، كما جاء لتعذر عقد جلسات مجلس الأمة القائم لعدم اكتمال النصاب القانوني اللازم لعقدها .

وعلق النائب مسلم البراك قائلاً، مجلس الخزي والعار ذهب إلى مزبلة التاريخ غير مأسوف عليه رغم محاولات بعض أطرافه إعادة الحياة إليه. وطلب باسم كتل العمل الشعبي بسرعة إصدار مرسوم الدعوة للانتخابات وفق النظام الحالي.

واعتبر النائب فيصل المسلم حل المجلس استحقاقاً تأخر تنفيذه. . وهو أقل من الواجب»، وطالب باسم كتلة التنمية والإصلاح بإصدار مرسوم بالدعوة لانتخاب مجلس جديد وفقاً للقوانين القائمة.

وجدد وزير الإعلام تأكيده أن التجمعات مكفولة وفق الدستور والقانون وعلى من يتجمع الالتزام بالحدود القانونية، وفي هذا الحال نتعامل مع ذلك بكل أريحية ورحابة صدر، آملا ألا تخرج هذه التجمعات عن الإطار القانوني المرسوم لها.

وحول دعوته إلى إعلام متوازن يقضي على النعرة الطائفية بينما الأمر لم يطبق على أرض الواقع أجاب، يقال أول الغيث قطرة، والقطرة متواجدة والغيث آتٍ والخير سيأتي والقطرة أتت من خلال تفعيل الوزارة الصارم لمواد قانون المطبوعات والنشر والمسموع.

وفي موضوع استقالة رئيس المجلس الأعلى للقضاء، المستشار فيصل المرشد، كشف المرشد أنه عدل عن رغبته في الاستقالة من منصبه احتراماً لرغبة الأمير. وقال، التقيت أمير البلاد وأبدى ثقته في استمراريتي بمنصبي وطلب مني ذلك وأنا أشكره على هذه الثقة.

وحول أسباب الاستقالة أوضح المرشد أنه كان قد تقدم باستقالته لأسباب صحية، وخدم في السلك القضائي لأكثر من 40 عاماً وهي مدة كافية من وجهة نظره. وأكد عدم وجود أسباب ودوافع أخرى، مشيراً إلى أنه قرر إرجاء قرار استقالته لوقت لاحق.

في سياق آخر، كشف المحامي، محمد الحميدي، مدير جمعية حقوق الإنسان أن وزارة الداخلية وبعد عدة اتصالات وجهود منه باتصاله مع وكيل الداخلية، أفرجت عن 4أشخاص من معتقلي البدون» من الأحداث تتراوح أعمارهم ما بين 51و71 عاماً.

ونفى مدير إدارة الإعلام الأمني بالإنابة، العقيد عادل الحشاش، أن يكون أي من رجال الأمن قد قام بضرب المتظاهرين البدون»في اعتصامهم السلمي في تيماء.

وكان رئيس القسم السياسي بالسفارة البريطانية بالكويت، توم شيبارد، أكد أنه شاهد تعرض البدون» للعنف

على أيدي القوات الخاصة واعتقالهم. واستنكرت مجموعة »29 التعامل العنيف الذي لجأت إليه وزارة الداخلية. واستنكرت الحركة الدستورية الإسلامية حدس» اللجوء المتكرر للحل الأمني لحل قضية البدون».

إلى ذلك، شدد وزير الإعلام على أن الحكومة مستعدة لأي طارئ قد يحدث في إشارة إلى التهديدات الإسرائيلية» الإيرانية المتبادلة مؤخراً، مؤكدا أن لدى الحكومة خطط للتعامل مع الطوارئ يتم مراجعتها والتدريب عليها بشكل دوري.

كاتب المقالة :
تاريخ النشر : 04/10/2012
من موقع : موقع الشيخ محمد فرج الأصفر
رابط الموقع : www.mohammdfarag.com